

دواعي منع الوقف على العامل دون المعمول

الباحث. مصطفى قاسم حميد

أ.د. حسن عبيد المعموري

جامعة بابل / كلية العلوم الإسلامية

The reasons for preventing a suspension from being imposed on the
worker without what is in force

Researcher. Mustafa Qasim Hamid

Prof. Dr. Hassan Obaid Al-Mamouri

University of Babylon / College of Islamic Sciences

Abstract

Among the grammatical reasons mentioned by the scholars of stopping and beginning, which we studied in this research, are: prohibiting stopping on “if” without its noun, prohibiting stopping on “kan” without its noun, prohibiting stopping on “can” without its direct objects, prohibiting stopping on “affirmative” letters without the verb that follows them, and prohibiting stopping on “kan” without its nouns. The subject without its object, and the active participle without its object. We have examined the effect of each of these issues related to the action of the first on the second, so the first is the agent and the second is the object, and we have shown the relationship of connection and connection between them which does not accept separation, because the principle in the agent and the object is that they are connected and not separated by a separator. And that we should not stop at the first without the second when reading the Holy Qur’an, because that stop breaks the bonds of speech and severs its connections, and the meaning becomes ambiguous and unhelpful and it is not good to remain silent about it; In order to preserve the correctness of the grammatical structure, and the integrity of the meaning, the scholars of stopping and starting stop from stopping on the factor without doing the thing.

Keywords: prohibition, stop, stop, noun, subject, association.

المخلص

من الدواعي النحوية التي ذكرها علماء الوقف والابتداء والتي درسناها في هذا البحث هي: منع الوقف على إن دون اسمها، ومنع الوقف على كان دون اسمها، ومنع الوقف على اسم الفاعل دون معموله، واسم المفعول دون معموله، منع الوقف على الناصب دون المنصوب ولا على المنصوب دون الناصب.

ولاحظنا أثر كل مسألة من هذه المسائل يتعلق بعمل الأول في الثاني، فالأول هو العامل والثاني هو المعمول، وبينما ما بينهم من علاقة ترابط واتصال والتي لا تقبل الانفصال، لأن الاصل في العامل والمعمول أن يكونا متصلين لا يفصل بينهما فاصل وألاً نقف على الاول دون الثاني عند قراءة القرآن الكريم لان ذلك الوقف يفصم عرى الكلام ويقطع أوصاله، ويصبح المعنى مبهم غير مفيد ولا يحسن السكوت عليه؛ وللحفاظ على صحة التركيب النحوي، واستقامة المعنى منع علماء الوقف والابتداء من الوقف على العامل دون المعمول.

الكلمات المفتاحية: منع، وقف، وقف، اسم، فاعل، ترابط.

أولاً: منع الوقف على العامل دون المعمول.

توطئة:

إن فكرة العامل النحوي ظهرت منذ الحقبة الأولى التي وضع بها النحو العربي، حيث ظهرت عند النحويين الأوائل كعبدالله بن إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ)^(١). وكذلك عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩هـ)^(٢).

وفي الحقيقة نجد أن الخليل بن أحمد الفراهيدي هو أول من توسع في تطبيق العوامل وبسطها على أبواب النحو العربي جميعها تقريباً، على الرغم من أن هنالك من سبقه للقول بها^(٣). حتى ظهرت جلية واضحة تُكوّن الأساس الذي قام عليه سيبويه في الكتاب^(٤).

أما من حيث المفهوم نجد أن ثمة تفاوتاً بين النحويين حول مفهوم العامل، فالظاهر من قول سيبويه أن العامل هو المحدث لعلامات الإعراب وذلك لقوله: ((وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ؛ لأفترق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبني عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكلٍ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب، فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب))^(٥).

الواضح من كلام سيبويه أنه يوظف العامل وبين أثره في التركيب فاختلف الحركة الأعرابية يعود إلى اختلاف العامل، كقوله: ((ضرب عبدالله زيداً وانتصب زيد؛ لأنه مفعول تعدى إليه فعل الفاعل))^(٦).

والمتمعن جيداً في "الكتاب" يجد أن سيبويه يذكر العامل والعمل على أنه مفهوم متداول ليس به حاجة إلى توضيح يؤكد ذلك أن المؤلفات بعد سيبويه اعتادت ذكر العامل،

فعلى سبيل المثال نجد المبرد يضع بابًا في المقتضب بعنوان: ((من إعمال الأول والثاني وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الآخر))^(٧).

وجاء ذكر العامل عند الزجاج في مواضع مختلفة في كتابه^(٨) ولعل الرماني (ت ٣٨٤هـ) أول من حد العامل بقوله: ((عامل الإعراب هو موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى))^(٩).

عرف ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) العامل بقوله: ((العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى))^(١٠). فالعامل هو الآلة التي يوجد من خلالها المتكلم المعاني، فيه تحدد معاني المبتدأ والخبر والإضافة والمفعولية والفاعلية، وبالعامل تميز الكلمة، سواء كانت فضله أم عمدة، ولذلك نجد ابن الحاجب سار على وفق ما جاء به النحاة المتقدمون في التأكيد على علاقة العامل بالمعنى، وبيان أثره المهم عن طريق علاقته بمعموله^(١١).

وحدّ العامل من المتأخرين الجرجاني (ت ٨١٦هـ) إذ قال: ((العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب))^(١٢). إذ يركز على الناحية اللفظية في علاقة العامل بمعموله.

نلاحظ أن هنالك تباينًا بين النحاة حول مفهوم العامل، فبعض المتأخرين عدّ العلاقة بين العامل والمعمول قائمة على اللفظ الذي يظهر أثر العامل أي الإعراب، بينما جمهور النحاة يؤكدون أن علاقة العامل بمعموله قائمة على أساس اللفظ والمعنى، وهذا يدحض ادعاء النحويين المعاصرين الذين عابوا على النحو العربي بأنه يتسم بالشكلية، فقد ذهب بعض المحدثين إلى أن النحويين ((جعلوا الإعراب حكمًا لفظيًا خالصًا يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى المعنى، ولا أثر في تصوير المفهوم، أو إلقاء ظل على صورته))^(١٣). وهذا الكلام غير دقيق؛ لما ذكرنا من أنّ جمهور النحويين ركزوا على أهمية العامل وأثره في إنجاز المعنى من دون إهمال لأثره الشكلي، أي إنهم أكدوا أن تكون علاقة العامل بمعموله علاقة شكلية ومعنوية.

أما حقيقة العامل فنجد أن النحويين القدماء ذهبوا فيه على ثلاثة مذاهب:

الأول: ذهب إلى أن العامل هو المتكلم، ومن أبرز من تبني هذا الرأي ابن جني الذي عدّ المتكلم هو الذي يؤثر في العلامات الإعرابية، فقال: ((فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره))^(١٤) وكذلك صرح الرضي بأن الموجد لمعاني الفاعلية والمفعولية وغيرها هو المتكلم^(١٥).

الثاني: ذهب إلى العامل هو الله، وهو قول ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) فقال: ((وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الاصوات إنما هي من فعل الله تعالى وإنما ينسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية))^(١٦). فالقول بأن الالفاظ هي العوامل باطل عقلاً وشرعاً في رأيه.

الثالث: ذهب إلى أن الالفاظ تعمل في بعضها، وهو ما لاحظناه من قول سيبويه^(١٧) وعليه أغلب النحاة، ومنهم أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) الذي قال: ((وخصَّ كل ضرب من الإعراب بعامل عمل فيه ذلك))^(١٨). وذكر أيضاً أن ((الإعراب تغيّر أواخر الكلم واختلافهما باختلاف العوامل))^(١٩). ويؤيد ذلك ابن هشام الذي يجعل الالفاظ هي العاملة^(٢٠).

ويبدو لي مما تقدم أن هذا الرأي هو الأنسب؛ وهو اختيار أغلب النحاة، ولا سيما أن المتكلم محكوم بقوانين اللغة ولا يمكن أن يكون هو العامل^(٢١) وأن الالفاظ تعمل فيما بينها بوحى من المعنى، تأسيساً على أن فكرة العامل قائمة على اللفظ والمعنى.

وقسم النحويون العوامل إلى قسمين العوامل:

أولاً: العوامل اللفظية: وهي بحسب أقسام الكلام: الفعل، والاسم، والحرف، وصنفه النحويون إلى عوامل قوية وضعيفة، وعوامل أصلية وأخرى فرعية.

ثانياً: العوامل المعنوية: وهي تمثل حالات أعم من اللفظ كالابتداء والمخالفة والصرف^(٢٢).

ونذكر النحويون بعد دراستهم للتراكيب أن الأفعال عاملة بالأصالة، وأن الأسماء الأصل فيها ألا تعمل وإنما عملها متمثل في الإعراب، أي إنها تعمل إذا توفرت فيها شروط معينة، والحروف تعمل إذا اختصت، وأشار النحويون إلى أن العوامل اللفظية قوية وأن العوامل المعنوية ضعيفة^(٢٣).

والمقصود بقوة العامل قدرته على التأثير في المعمول، وهو ما ذكره سيبويه بشكل صريح في أكثر من موضع في الكتاب كقوله في باب الفاعل: ((ما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين... وما أجرى مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقو قوته))^(٢٤). وغالباً ما يرد مصطلح القوة ملازماً لمصطلح العمل عند سيبويه. وهذا ما يؤكد الترابط بين العامل والمعمول وهو ما نبّه المبرد بقوله: ((إنما يكره الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه نحو قولك: كانت زيداً الحمى تأخذ، فتتصب زيداً بتأخذ وتأخذ خبر كان، وتقتصل بزيد بين اسم كان وخبرها وليس زيد لها باسم ولا خبر فهذا الذي لا يجوز))^(٢٥).

يتبين مما سبق عدم جواز الفصل بين العامل والمعمول على إطلاقه، وإنما بحدود؛ لأن الفصل بينهما يؤثر على عمل العامل، ف((العامل هو ما عمل في غيره شيئاً من رفع أو نصب

أو جر أو جزم))^(٢٦) فلأنه يؤثر في المعمول به سمي عاملاً يقول ابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ): ((إن الفاعل لما وجد مؤثراً في المفعول أثرًا سُمي فاعلاً، ألا ترى أنك إذا قلت: (قام زيد) كان (قام) هو الرفع العامل للرفع، وإذا قلت: (رأيتُ زيداً) كان (رأيت) هو الناصب العامل للنصب، وإذا قلت: (مررت بزيد) كانت الباء هي الجارة العاملة للجر، وإذا قلت: (لم يضرب) كانت (لم) هي الجازمة العاملة للجزم، فلذلك سميت العوامل عوامل، فلا تجد مرفوعاً إلا برفع، ولا منصوباً إلا بنصب ولا مجزوراً إلا بجازٍ^(٢٧).

والواضح ما تقدم أن الأصل هو أنه لا يمكن أن تفصل المؤثر عن الأثر فالعامل عندما يعمل بعموله لابد أن يكون مترابطاً ومتصلاً بعموله لصحة التركيب وإلتزام المعنى إلا في حالات بشروط خاصة يمكن أن يقع الفصل بينهما.

وعلى وفق ما تقدم سارَ علماء الوقف والابتداء على خطى النحويين وذكروا مسائل منعوا فيها الوقف على العامل دون المعمول للحفاظ على التركيب والمعنى وسنتناول المسائل على النحو الآتي:

أولاً: منع الوقف على إنَّ دون اسمها.

الترابط بين أنَّ واسمها هو ترابط بين الأداة ومدخولها وهذه العلاقة لا تقبل الفصل بينهما أو التفريق ونجدها في الكثير من الحروف مثل حروف النداء والقسم والنواصب والجوازم ومدخولاتها فنجد من الأدوات ما يطلب الفعل أو الاسم كذلك الحال في إنَّ وأخواتها فهي حروف عملت لاختصاصها بالأسماء، فعملت النصب والرفع لأنها تشبه الأفعال الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، وألفاظها تبنى على الفتح^(٢٨) واسمها من المنصوبات مشبه بالمفعول، أي هو المسند إليه بعد دخول إنَّ أو إحدى أخواتها^(٢٩). عندما نتحدث عن عدم الفصل بين العامل والمعمول هنا نعني عدم جواز الفصل بين (إنَّ) واسمها، وهذا ما نصَّ عليه النحويون.^(٣٠) لكنهم أجازوا الفصل بينهما بالظرف لشبه (إنَّ) بالفعل، ولأن العرب تتسع في الظروف، وتجيز فيها ما لا تُجيزه في غيرها^(٣١).

ونقل ثعلب (ت ٢٩١هـ) عن الفراء والكسائي أنه إذا فصل بين إنَّ وأخواتها وبينَ أسمائها فاصل ألغي عمل هذه الأحرف فلا تعود تنصب ولا ترفع^(٣٢). إلا أن ابن السراج نقلَ عن الكسائي أنها معلقة عن العمل^(٣٣).

والواضح من كلام النحويين أن الفصل بين العامل والمعمول يؤدي إلى إلغاء عمل العامل فلذلك منعوا الفصل بينهما، وعندما نستقرأ المسألة عند علماء الوقف والابتداء نجد أنهم منعوا

الفصل بين إنَّ وأخواتها وبين واسمائها وعدَّوه من الوقف القبيح عند قراءة القرآن الكريم، فقد ذكر ابن الأنباري أنه لا يجوز الوقف على إنَّ وأخواتها دون اسمها^(٣٤).

قال تعالى: {إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّهٌ مُنِيبٌ} (سورة هود: ٧٥) فقد ذكر ابن الأنباري أن الوقف على (إنَّ) وقف قبيح لأنَّ (إبراهيم) اسمها، فلا يجوز الوقف على (إن) دون اسمها^(٣٥). وكذلك قوله تعالى: {إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ} (سورة العاديات: ١١) الوقف على (إن) وقف قبيح لأن ذلك يؤدي إلى الفصل بين إن واسمها^(٣٦).

نجد أنَّ علماء الوقف والابتداء ساروا على وفق ما جاء به علماء النحو العربي بمنع الوقف على العامل دون المعمول، فالوقف على إن دون اسمها عند قراءة القرآن الكريم يؤدي إلى الغاء عمل إنَّ وهذا الإلغاء يؤدي إلى تغيير أو فساد المعنى ويؤدي إلى خلل في التركيب لذلك منعه علماء الوقف والابتداء.

ثانياً: منع الوقف على كان الناقصة دون اسمها.

كان وأخواتها أفعال ناقصة تعمل في المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، ويسمى اسمها وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول ويسمى خبرها^(٣٧). قال تعالى: {وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا} (سورة النساء: ٩٦)، ف(كان) هي العامل واسمها المعمول، ولا يستغني أحدهما عن الآخر، ولا يجوز الفصل بينهما؛ لأن ذلك يؤثر على عمل العامل، فالأصل أن يكونا متصلين^(٣٨).

وقد منع النحويون الفصل بين كان واسمها بغير معمول الاسم أو الخبر، أما إذا كان الفاصل معمولاً لأحد معمولي كان، فبعضهم أجاز الفصل إذا كان خبرها اسماً لا فعلاً نحو: كان محمدًا عبدُ الله محسنًا، ومنعه إذا كان خبرها فعلاً، نحو: كانت زيدًا الحمى تأخذ؛ لأنك فصلت بين كان واسمها بما هو غريب منها لأن (زيداً) ليس باسم كان ولا خبرها، وإنما هو معمول معمولها، والصحيح أن تقول: كان زيدًا الحمى تأخذ، هنا يجوز لأن لم تفصل بين كان واسمها بمعمول معمولها، وإنما قدمت الخبر على الاسم^(٣٩).

وذكر ابن هشام أنَّ هناك خلافاً بين النحويين في صحة الفصل بين كان واسمها بالظرف أو الجار والمجرور للتوسع فيهما إذا كان معمولين للخبر نحو: كان في الدار محمدٌ جالسًا، وكان عندك محمدٌ جالسًا^(٤٠).

نجد أنَّ النحويين لم يكتفوا بمنع الفصل بين كان واسمها بل منعوا كذلك تقديم رتبة اسم كان عليها للحفاظ على صحة التركيب ليستقيم المعنى. قال أبو البركات الأنباري: ((فإن قيل: فلم لم يجرز تقديم أسمائها عليها أنفسها كما يجوز تقديم أخبارها عليها؟ قيل: إنما لم يجرز تقديم

أسمائها عليها، لأنَّ أسماءها مشبهة بالفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل، فكذلك ما كان مشبهًا به، وجاز تقديم أخبارها عليها؛ لأنَّها مشبهة بالمفعول، والمفعول يجوز تقديمه على الفعل))^(٤١). ولذلك فهي لا تعمل إلا بشرط أن يتأخر اسمها عنها^(٤٢).

إذن لابد من المحافظة على الرتبة داخل الجملة وعلى عمل العامل بعدم جواز فصل العامل عن المعمول بأجنبي عنه لصحة التركيب والحفاظ على سلامة المعنى المراد. وهذا ما نجده عند علماء الوقف والابتداء، فقد أشار ابن الانباري إلى عدم جواز الوقف على كان الناقصة دون اسمها؛ لأنَّ اسمها مرفوع بها^(٤٣).

قال تعالى: {وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا} (سورة النساء: ٩٢) الوقف على (وكان) وقف قبيح لعدم جواز الوقف على كان دون اسمها فلا يتم به الكلام، ويؤدي الى معنى غير مفيد، وهذا يشمل جميع معاني كان الناقصة كما لو جاءت كان بمعنى صار، كذلك الوقف على كان في الآية المباركة: {وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا} (سورة الفرقان: ٧٠) وقوله تعالى: {وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا} (سورة الأحزاب: ٣٨) فيمنع الوقف على (كان) في الآيتين لأن ذلك يؤدي الى الفصل بين كان واسمها وهذا يعد من الوقف القبيح في القرآن الكريم الذي لا يفهم المراد منه^(٤٤).

ثالثا الوقف على اسم الفاعل دون معموله.

اسم الفاعل من الأسماء التي تعمل عمل الفعل وهو (ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث)^(٤٥). والمراد بـ(ما اشتق من فعل) أنه يشمل اسم المفعول والصفة المشبهة، ولكن عبارة (لمن قام به) أخرجت اسم المفعول؛ لأنه واقع عليه، وليس قائم به، وبعبارة (بمعنى الحدث) أخرجت الصفة المشبهة، فإنها تدلُّ على الثبوت، ولو قصدنا بها الحدث ردت إلى صيغة اسم الفاعل^(٤٦).

وحده ابن يعيش بأنه ما يجري على (يفعل) من فعله كضارب ومنطلق وعمله عمل الفعل في التقديم والتأخير والاضمار والإظهار^(٤٧). فيشير هنا إلى قوة عمل اسم الفاعل بسبب قوة مشابهته للفعل من عدة جهات، والأصل في اسم الفاعل التنوين والإضافة دخلت للتخفيف، ولو كان الأصل الإضافة لما نون لأنهم لا يزيدون على التخفيف فيكون ثقیلاً، ويخففون الثقیل، ولو كان في الأصل تركهما لما كان نكرة؛ لأنه مضاف إلى معرفة^(٤٨).

أمّا من حيث الاشتقاق فإنه يشتق من فعل الفاعل، فإذا اشتق من فعل لازم يكون ما بعده مرفوعاً، مثل (محمدٌ شريفٌ أبوه) وإذا اشتق من فعل متعدٍّ عملَ الفعل المضارع؛ وذلك لأنه أشبه الفعل المضارع في عدة أمور وهي الحروف والهيئة والحركات والسكنات، فكلمة (ضارب)

يضاهي كلمة (يَضْرِب) فكلاهما رباعي، وثانيهما ساكن، وما تبقى متحرك فلما أشبهه من هذا الوجه أعرب الفعل المضارع من بين الأفعال وعمل اسم الفاعل عمله^(٤٩).
ويعمل اسم الفاعل عمل فعله، فإذا كان مقترناً بأل عمل مطلقاً دون قيد أو شرط مثل: جاء الضاربُ زيداً، الضاربُ: اسم فاعل عَمَلَ فعله (يضرب) وكأن المعنى جاء الذي يضربُ زيداً، وزيداً مفعول به لاسم الفاعل، فالضارب هو العامل، وكل عامل يجب أن يكون له معمول وهو (زيداً) ولا يمكن الفصل بينهما، وأيد ذلك النحاس بمنع الفصل بين اسم الفاعل و معموله في السَّعة ولو بالمجرور أو الظرف^(٥٠).

أمّا إذا كان اسم الفاعل غير مقترن بـ(أل) فيعمل بشرطين:

أولاً: أن يدل على الحال أو الاستقبال، ولا يعمل إن دلّ على الماضي.

ثانياً: أن يعتمد على أحد الأشياء الخمس وهي: أن يكون صفة لموصوف، وأن يكون خبراً لمبتدأ، أو يعتمد على استفهام، أو نفي، أو نداء^(٥١). مثال: ما قائمٌ زيدٌ هنا قائمٌ اسم فاعل عَمَلَ فعله (يقوم) فعل هنا اسم الفاعل؛ لأنه دل على الحال أو الاستقبال واعتمد على نفي. أما قولنا: أقائمٌ زيدٌ؟ هنا عمل اسم الفاعل لأنه دل على الحال أو الاستقبال واعتمد على استفهام، أما قولنا: زيدٌ قائمٌ أخوه قائمٌ اسم فاعل عَمَلَ فعله رفع فاعلاً والمعنى يقومُ أخوه، فأخوه فاعل لاسم الفاعل العامل عمل فعله، وعمل هنا (قائم) اسم الفاعل عمل فعله لأنه دل على الحال أو الاستقبال واعتمد على مبتدأ.

بعد ذكر شروط إعمال اسم الفاعل عَمَلَ فعله نجد أن للكسائي رأياً آخر إذ ذهب إلى جواز إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي وأصبح بقول تعالى: {وَكَلَبُهُمْ نِسْطَ زِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ} (سورة الكهف: ١٨) فأعمل (باسط) في ذراعيه وهو ماضٍ وكذلك يجعله عاملاً إذا كان فيه الألف واللام مثل: هذا الضارب زيداً أمس. وأمّا قوله تعالى: {وَكَلَبُهُمْ نِسْطَ زِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ} فهي حكاية حال ماضية، كما في قوله تعالى: {وَوَدَّخَلَّ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغْثَ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ} (سورة القصص: ١٥) فالإشارة بهذا إنما تكون للحاضر، ولم يكن ذلك حاضراً وقت الخبر عنه، وأمّا ما فيه الألف واللام فقد عمل لأن الألف واللام بمعنى (الذي) واسم الفاعل المتصل بها بمعنى الفعل، فلما كان في مذهبه عمل عمله فهو اسم لفظاً وفعل معنى، وقد تحول لفظ الفعل فيه إلى الاسم لأن الألف واللام لا يصح دخولهما على لفظ الفعل، فالذي أوجب نقل لفظه حكماً أوجب إصلاح اللفظ، ومعنى الفعل لم يتغير، فهو باقٍ على حاله^(٥٢).

بعد ذكر اسم الفاعل وعمله والشروط التي يعمل فيها، يتضح أن علاقته بما بعده علاقة عامل ومعمول ومن ثم لا يمكن الفصل بين العامل والمعمول؛ لأن ذلك يؤدي إلى عدم تمام المعنى وقد يتم المعنى لكن ليس المعنى المراد، فنجد أن علماء الوقف والابتداء منعوا الوقف على اسم الفاعل دون معموله للحفاظ على صحة التركيب واستقامة المعنى المراد^(٥٣).

ومن ذلك قوله تعالى: {فَلَعَلَّكَ بُخْعَ نَفْسِكَ عَلَىٰ أَثَرِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا} (سورة الكهف: ٦) فالوقف على اسم الفاعل (باخع) وقف قبيح؛ لأنه يؤدي إلى الفصل بين اسم الفاعل وبين معموله (نفسك) والوقف التام يكون على قوله (أسفًا).^(٥٤)

وكذلك قوله تعالى: {يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ} (سورة النحل: ٦٩) يمنع الوقف على اسم الفاعل (مختلف) لأن ما بعده فاعل له وهو قوله: (ألوانه)، والوقف على الوانه كاف على قول من قال (فيه شفاء الناس) (إن جعلت الهاء في قوله (فيه) للقرآن)، أي بالقرآن، كما روي منصور عن الحسن فيه شفاء للناس، قال: في القرآن وكذلك ذكر مجاهد والضحاك أي: في القرآن من بيان الحلال والحرام والعلوم شفاء^(٥٥). وإن جُعِلَتِ الماء للعسل وهو قول ابن عباس وقتادة، يصبح الوقف غير كاف، ويكون الوقف الكاف على قوله (للناس).^(٥٦)

رابعاً: منع الوقف على اسم المفعول دون معموله.

اسم المفعول من الأسماء التي تعمل عمل الفعل الذي لم يُسمى فاعله، فهو الجاري على (يُفَعَّل) من فعله نحو: مضروب؛ لأن أصله مفعول ويعمل عمل الفعل نقول: زيد مضروب غلامه^(٥٧).

وشروط عمله كشروط عمل اسم الفاعل، أي إذا كان محلي بـ(ال) يعمل مطلقاً، وإن كان مجرداً من (ال) عمل بشرط الاعتماد، ويدل على الحال أو الاستقبال^(٥٨). وعندما نستقرأ الموضوع عند علماء الوقف والابتداء نجد أنهم منعوا الوقف على اسم المفعول دون معموله^(٥٩).

كما في قوله تعالى: {وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَّأَبٍ جَنَّتِ عَذَنٌ مُّقْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ} (سورة ص: ٤٩-٥٠) في الآية المباركة يمنع الوقف على اسم المفعول (مفتحة) لأنه لا يتم الكلام به فهو يحتاج إلى معموله نائب الفاعل (الأبواب) الذي يجوز الوقف عليه^(٦٠).

وكذلك قوله تعالى: {وَوَاعَاهُ أَجُورُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسْفَحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ} (سورة النساء: ٢٥) هنا أيضاً يمنع الوقف على اسم المفعول (مُحْصَنَاتٍ) فهو وقف غير

تام لتعلق ما بعده به، والوقف الكافي عند النحاس على قوله (أَخَذَانِ)^(٦١) ذكر الأشموني أنه وقف حسن، وقيل إنه وقف تام سواء قرئ (أحسن) مبيناً للفاعل أو المفعول به^(٦٢).

خامساً: منع الوقف على الناصب دون المنصوب ولا على المنصوب دون الناصب.

العامل الناصب للمفعول به هو الفعل؛ لأن الفعل له تأثير في العمل^(٦٣). فيمنع الفصل بين العامل والمعمول، وأشار علماء الوقف والابتداء إلى منع الوقف على الناصب دون المنصوب ولا على المنصوب دون الناصب فهو من الوقف القبيح عند قراءة القرآن الكريم^(٦٤).

مثال الوقف على الناصب كما في قوله تعالى: {وَنَادَى نُوحٌ أَبْنَاهُ} (سورة هود: ٤٢) يمنع الوقف على قوله (ونادى) لأن (ابن) منصوب ب(نادى).^(٦٥)

وكذلك يمنع الوقف على قوله (ابتلى) من الآية المباركة: {وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ} (سورة البقرة: ١٢٤) لأن (إبراهيم) منصوب به.

وكذلك الوقف على قوله (نطوي) من الآية المباركة: {يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاءَ} كذلك الوقف على قوله تعالى: {لَا يَسْمَعُونَ} (سورة الأنبياء: ١٠٢) والابتداء ب(حسبها) أيضاً من الوقف القبيح^(٦٦). أما المنصوب دون الناصب كقوله تعالى: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} (سورة الفاتحة: ٥) الوقف على قوله (إياك) وقف قبيح؛ لأنه منصوب ب(نعبد) والثاني منصوب ب(نستعين)^(٦٧)، فيمنع الوقف على المنصوب دون الناصب.

فعلى قارئ القرآن الكريم ألا يقف على الناصب دون المنصوب ولا على المنصوب دون الناصب عند تلاوة القرآن الكريم للحفاظ على صحة التركيب واستقامة المعنى.

الخاتمة والنتائج:

الحمد لله الذي منّ علينا بإتمام هذا الجهد المتواضع في سبيل خدمة القراءان الكريم، ومما تبين بالبحث نتائج عديدة لا بد من الوقوف عليها وهي كما يأتي:

١. أن الوقوف على المواضع التي تتغير فيها التراكيب النحوية من خلال الوقف والابتداء يعد تعبيراً عن منطق اللغة التي لا تقف أمام الصور الظاهرة للتراكيب، وإنما تنتظر لها من خلال بنيتها العميقة.

٢. توصل البحث إلى نتيجة وهي كلما ازداد الارتباط بين العناصر النحوية بشكل عام كان الفصل بينهما قبيحاً.

٣. الاتصال بين الأدوات المختصة وما تدخل عليه واضح وملحوظ لما للحرف المختص من تأثير فيما يختص به.

٤. لابد من مراعاة الأحكام التي تحفظ لكل كلمة رتبها في الجملة مما يضمن لها ترابطاً وتماسكاً معيناً يعينها على أداء مهمتها بدقة.
٥. الكتب النحوية تمتلئ بالأزواج المتلازمة والمتربطة، ولهذه الظاهرة أهميتها ولها مكانة خاصة عند المتعلمين للغة، فتقسم اللغة ونحوها إلى أزواج مترابطة يسهل قواعدها ويقلل من فروعها ويبعد الشك واللبس عنها.
٦. تنحصر أهمية التلازم في أن هناك الفاظاً لا يتم معناها إلا بما يلزمها، فلا تتضح القيمة الدلالية للمتلازم الواحد بانفصاله عن الآخر، ولكي تكون الجملة متماسكة الأركان وواضحة الدلالة لا بد من تلازم مكوناتها.
٧. يمكن معرفة بعض الكلمات المحذوفة من التركيب عن طريق معرفة الكلمات المترابطة لها، والتي مازالت موجودة في التركيب.
٨. يعد علم الوقف والابتداء فن من فنون اللغة، إذ بوساطته يمكن أن تتضح الصور البلاغية، والنحو، والأدب
٩. ما كانت غاية علم الوقف والابتداء إستراحة القارئ، كي يستعيد نفسه ويستمر بالتلاوة فقط، بل لكي يعطي التعبير القرائي اللازم بين تفسير المعنى.
١٠. تبين لنا أن الوقف على رؤوس الأي سنة، ولكن ليست هذه الوقوفات جميعها تستوجب صحة التركيب وتام المعنى، بل هناك الكثير من الآيات القرآنية تبقى متعلقة بما بعدها حين الوقف عليها

الهوامش

(١) ينظر: طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام: ١٤/١.

(٢) ينظر: أصول النحو العربي، لمحمد خير الحلواني: ١٧٠/١ - ١٧١.

(٣) ينظر: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، لجعفر عابنه: ١١١.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٣/١، ٣٣، ٣٥، ٣٨، ٤٤، ٤٥.

(٥) الكتاب: ١٣/١.

(٦) الكتاب: ٣٤/١.

(٧) المقتضب: ٧٢/٤.

(٨) ينظر: الإيضاح في علل النحو، لأبو القاسم الزجاج: ١٤١.

(٩) رسالة الحدود، للرماني: ٦٩.

(١٠) ينظر: الكافية في علم النحو: ٦٥/١.

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية

دواعي منع الوقف على العامل دون المعمول

مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية – جامعة بابل

- (١١) ينظر: شرح الكافية، الاسترأباضي: ٦٥-٦٧.
- (١٢) التعريفات: ١٢٦.
- (١٣) إحياء النحو، لأبراهيم مصطفى: ٣٨.
- (١٤) الخصائص: ١ / ١٠٩ - ١١٠ وينظر: نظرية العامل وتطبيقاتها عند ابن جني، لحسن عبد الكريم: ١٥٨.
- (١٥) ينظر: شرح الكافية: ٦٥/١.
- (١٦) الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي: ٦٩-٧٠.
- (١٧) ينظر: الكتاب: ١ / ٣٨، ١٣ وغيرها.
- (١٨) المسائل العسكرية، أبو علي الفارسي: ١١٧.
- (١٩) المصدر السابق نفسه: ١٠٩.
- (٢٠) شرح شذور الذهب: ٢٧١.
- (٢١) ينظر: أصول النحو العربي، في نظر النحاة، لمحمد عيد: ٢٣٠.
- (٢٢) العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، لخليل عمايره: ٦٠-٦٣.
- (٢٣) ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف، الانباري: ١ / ٤٧.
- (٢٤) الكتاب: ١ / ٣٣.
- (٢٥) المقتضب: ٤ / ١٥٦، وينظر: اللباب في علل البناء والاعراب: ١ / ١٥٥.
- (٢٦) شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ: ٢ / ٣٤٤.
- (٢٧) المصدر السابق نفسه.
- (٢٨) ينظر: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ١ / ٢٣٠.
- (٢٩) ينظر: الكناش في فني النحو: ١ / ٢٠٥.
- (٣٠) ينظر: الكتاب: ٣ / ١١٠، ينظر: المقتضب: ٤ / ١١٠.
- (٣١) ينظر: علل النحو: ٢٣٩، وأوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: ١ / ٣٢٠، وشرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر البغدادي: ٢ / ٥٣٥.
- (٣٢) مجالس ثعلب، لثعلب: ٣٥.
- (٣٣) الأصول في النحو: ١ / ٢٣٢.
- (٣٤) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ١ / ١١٦.
- (٣٥) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ١ / ١٢٥.
- (٣٦) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ١ / ١٢٦.
- (٣٧) ينظر: اللمع في العربية: ٣٦.
- (٣٨) ينظر: المقتضب: ٤ / ١٥٦.
- (٣٩) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه، لأبو علي الفارسي: ١ / ١٠٦، ١٠٥، وينظر المقتضب: ٤ / ٩٩-٩٨.
- (٤٠) ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٥.

- (٤١) أسرار العربية: ١١٦-١١٧.
- (٤٢) ينظر: النحو الوافي: ٥٤٦/١.
- (٤٣) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ١١٦/١.
- (٤٤) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ١٢٦/١.
- (٤٥) أمالي الحاجب، لابن الحاجب: ٥٢٩/٢.
- (٤٦) ينظر: المصدر نفسه: ٥٢٩/٢، الكناش في فني النحو والصرف: ٣٢٦/١.
- (٤٧) ينظر: شرح المفصل: ٨٤/٤.
- (٤٨) ينظر: شرح كتاب سيويه: ٢٧/٢.
- (٤٩) ينظر: الأصول في النحو: ١٢٣/١، وشرح كتاب سيويه: ٢٦/١، واللمحة في شرح الملحة: ٣٤١/١.
- (٥٠) ينظر: إعراب القرآن: ٢٠٤/١، وينظر: شرح المفصل ٩٩/٤.
- (٥١) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٢٨٥، والبديع في العربية: ٥٠٦/١، والمقدمة الجزولية في النحو: ١٤٩-١٤٥، وشرح المفصل: ٩٩/٤.
- (٥٢) ينظر: شرح المفصل: ١٠٠/٤.
- (٥٣) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ١١٦/١، وينظر: منار الهدى: ٣٦/١، وينظر: الوقف والابتداء في القرآن الكريم: ٣٠٨.
- (٥٤) ينظر: إيضاح الوقف: ٣٩٥، والمكتفى في الوقف والابتداء: ٣٦٧، والقطع والانتفاف: ٣٠٨.
- (٥٥) ينظر: القطع والانتفاف: ٣٦٩، والمكتفى في الوقف والابتداء: ١١٨.
- (٥٦) ينظر: المكتفى في الوقف والابتداء: ١١٨.
- (٥٧) ينظر: شرح المفصل: ١٠٤/٤، وشرح قطر الندى: ٢٧٧.
- (٥٨) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٩٦/٣.
- (٥٩) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ١١٦/١، ومنار الهدى: ٣٦/١.
- (٦٠) ينظر: منار الهدى: ١٧٧/٢.
- (٦١) ينظر: القطع والانتفاف: ١٤٧.
- (٦٢) ينظر: منار الهدى: ١٧٩/١.
- (٦٣) ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف: ٦٧/١.
- (٦٤) ينظر: منار الهدى: ٣٦/١.
- (٦٥) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ١٢٣/١.
- (٦٦) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء ١١/١٢٤.
- (٦٧) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ٤٧٥/١.

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية

دواعي منع الوقف على العامل دون المعمول

مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية – جامعة بابل

المصادر والمراجع
القرآن الكريم

- أ -

📖 إحياء النحو، د. إبراهيم مصطفى، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة- مصر، ١٩٥٩م.

📖 إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية، (ت ٧٦٧هـ)، تحقيق: محمد بن عوض بن محمد السهلي، قسم من هذا الكتاب: هو أطروحة دكتوراه للمحقق، الطبعة الأولى، أضواء السلف- الرياض، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

📖 أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٦م.

📖 أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، الطبعة الرابعة، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، مصر، ١٩٨٩م.

📖 إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، (ت ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ.

📖 أمالي الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار- الأردن، دار جبل- بيروت، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

📖 الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

📖 إيضاح الوقف والابتداء، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ) تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

📖 الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن مبارك، الطبعة الخامسة، الناشر: دار النفائس، بيروت- لبنان، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- ب -

📖 البحر المحيط، أبو حيان الاندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- ت -

📖 التعريفات، علي بن محمد الشريف للجرجاني (ت ٨١٦هـ) المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء، الطبعة الأولى، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ١٤٠٣هـ - ١٩٩٨م.

📖 التعليقة على كتاب سيوييه، أبو علي الفارسي، (٣٧٧هـ)، تحقيق: عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

📖 توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز (ت ٦٣٩هـ)، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، الطبعة الثانية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- خ -

📖 الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الرابعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٩ م.

- ر -

📖 الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، مصر، ١٩٩٨ م.

📖 رسالة الحدود، علي بن عيسى الرمانى (ت ٣٨٤ هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر - عمان. ١٤٣١ هـ.

- ش -

📖 شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادى (١٠٣٠ هـ - ١٠٩٣ هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، الطبعة: الثانية، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت، ١٤١٤ هـ.

📖 شرح الكافية، محمد بن الحسن الرضوي الاسترابادي (ت ٦٨٨ هـ)، وبهامشه حاشية للسيد شريف الجرجاني، الطبعة الأولى، من منشورات المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، طهران، ١٣٦٦ هـ.

📖 شرح المفصل، ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، الطبعة الاولى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

📖 شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، الطبعة الاولى، الناشر: المطبعة العصرية - الكويت، ١٩٧٧ م.

📖 شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، (د.ت).

📖 شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ١٣٨٣ هـ.

📖 شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، الطبعة الحادية عشرة تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي - الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

- ط -

📖 طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١ هـ)، قرأه شرحه: محمود محمد شاكر، مؤسسة المدني، القاهرة، مصر، ١٩٨٠ م.

- ع -

📖 العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، خليل أحمد عاميره، دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر، الطبعة الأولى، المجلة العربية، سوريا، ١٩٨٢ م.

- ق -

القطع والائتناف، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، الطبعة الأولى، الناشر: دار عالم الكتب، المملكة العربية السعودية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

- ك -

الكافية في علم النحو، ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسني المالكي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة الآداب- القاهرة، ٢٠١٠م.

الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشير، الملقب سيبويه، (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

الكناش في النحو والتصريف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت ٧٣٢هـ)، تحقيق: رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ٢٠٠٠م.

علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق، (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الطبعة الأولى، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض - السعودية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- ل -

الملحة في شرح الملح، ابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

- م -

مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، (ت ٢٩١هـ) تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة - مصر، ١٩٦٠م.

المسائل العسكرية في النحو العربي، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ٢٠٠٢م.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، الطبعة السادسة، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.

المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المبرد، تحقيق: حسن محمد، مراجعة إميل يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز بن الجزولي (ت ٦٠٧هـ)، تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد، الطبعة الأولى، مطبعة أم القرى، السعودية، ١٤٢٤هـ.

مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، جعفر نايف عابنة، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٨٤م.

📖 المكتفى في الوقف والأبتداء، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الطبعة الأولى، الناشر: دار عمار، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

📖 منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ومعه المقصد لتلخيص ما في المرشد، أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني (ت ١١٠٠هـ)، مؤلف المقصد لتلخيص ما في المرشد: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، (ت ٩٢٦هـ)، تحقيق: شريف أبو العلا العدوي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

- ن -

📖 النحو الوافي، عباس حسن (ت: ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٣م.

- و -

📖 الوقف والابتداء في القرآن الكريم وصلته برسم المصحف والقراءات الإعراب، ياسين جاسم المحيمد، طبعة خاصة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دار ابن كثير، بيروت- لبنان، دولة قطر، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.

Reference

- ❖ Al-Jazouliyyah Introduction to Grammar, Issa bin Abdul Aziz bin Al-Jazouli (607 AH), edited by Shaaban Abdul Wahhab Muhammad, first edition, Umm Al-Qura Press, Saudi Arabia, 1424 AH.
- ❖ Al-Kafiya in Grammar, Ibn al-Hajib, Jamal al-Din Uthman bin Omar bin Abi Bakr al-Masri al-Isnawi al-Maliki (d. 646 AH), edited by: Saleh Abdul-Azim al-Shaer, first edition, publisher: Maktabat al-Adab – Cairo, 2010 AD.
- ❖ Al-Kanash in Grammar and Morphology, Abu al-Fida Imad al-Din Ismail bin Ali bin Muhammad bin Omar bin Shahinshah bin Ayoub, King al-Mu'ayyad, ruler of Hama (d. 732 AH), edited by: Riyad bin Hassan al-Khawam, publisher: Al-Maktaba al-Asriya for Printing and Publishing, Beirut – Lebanon, 2000 AD.
- ❖ Amali Al-Hajeb, Othman bin Omar bin Abi Bakr bin Yunus, Abu Amr Jamal al-Din Ibn Al-Hajeb (d. 646 AH), study and investigation: Fakhr Salih Suleiman Qadara, publisher: Dar Ammar – Jordan, Dar Jabal – Beirut, 1409 AH – 1989 AD.
- ❖ Characteristics, Abu al-Fath Uthman ibn Jinni (d. 392 AH), edited by: Muhammad Ali al-Najjar, fourth edition, Egyptian General Book Authority, Egypt, 1999 AD.

- ❖ Clarifying the Stop and Start, Muhammad bin al-Qasim bin Muhammad bin Bashar, Abu Bakr al-Anbari (d. 328 AH), edited by: Mohieddin Abdul Rahman Ramadan, publisher: Arabic Language Academy Publications – Damascus, 1390 AH – 1971 AD.
- ❖ Classes of Poetry Stallions, Muhammad bin Salam Al-Jumahi (d. 231 AH), read and explained by: Mahmoud Muhammad Shaker, Al-Madani Foundation, Cairo, Egypt, 1980 AD.
- ❖ Commentary on the Book of Sibawayh, Abu Ali Al-Farsi, (377 AH), edited by: Awad bin Hamad Al-Qawzi, first edition, Al-Amanah Press, Cairo, 1410 AH – 1990 AD.
- ❖ Comprehensive Grammar, Abbas Hassan (d. 1398 AH), Dar Al-Maaref, Cairo, 1963 AD.
- ❖ Cutting and Attachment, Abu Jaafar Ahmed bin Muhammad bin Ismail Al-Nahhas, edited by: Abdul Rahman bin Ibrahim Al-Matroudi, first edition, publisher: Dar Alam Al-Kutub, Kingdom of Saudi Arabia, 1413 AH – 1992 AD.
- ❖ Definitions, Ali bin Muhammad al-Sharif al-Jurjani (d. 816 AH), verified and corrected by a group of scholars, first edition, publisher: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut – Lebanon, 1403 AH – 1998 AD.
- ❖ Explanation of Al-Kafiya, Muhammad ibn al-Hasan al-Radi al-Istrabadi (d. 688 AH), with a marginal note by Sayyid Sharif al-Jurjani, first edition, published by the Murtadawi Library for the Revival of Ja'fari Monuments, Tehran, 1366 AH.
- ❖ Explanation of Al-Mufasssal, Ibn Ya'ish (d. 643 AH), first edition, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut – Lebanon, 1422 AH – 2001 AD.
- ❖ Explanation of Qatar Al-Nada and Bal Al-Sada, Abdullah bin Youssef bin Ahmed bin Abdullah bin Youssef, Abu Muhammad, Jamal Al-Din, Ibn Hisham (d. 761 AH), edited by: Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, 1383 AH.
- ❖ Explanation of the Book of Sibawayh, by Al-Serafi, eleventh edition, edited by: Ahmed Hassan Mahdali and Ali Sayed Ali – first edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut – Lebanon – 1429 AH – 2008 AD.

- ❖ Explanation of the Causes of Grammar, Abu al-Qasim al-Zajjaji, edited by: Mazen Mubarak, fifth edition, publisher: Dar al-Nafayes, Beirut – Lebanon, 1406 AH – 1986 AD.
- ❖ Explanation of the fragments of gold in the knowledge of the speech of the Arabs, Ibn Hisham Al-Ansari (d. 761 AH), edited by: Abdul-Ghani Al-Daqr, United Distribution Company, Syria, (d. T.).
- ❖ Explanation of the Introduction to Al-Muhsaba, Tahir bin Ahmed bin Babshad (d. 469 AH), edited by: Khaled Abdul Karim, first edition, publisher: Al-Asriya Press – Kuwait, 1977 AD.
- ❖ Explanation of the verses of the singer of the intelligent, Abdul Qadir bin Omar Al-Baghdadi (1030 AH – 1093 AH), edited by: Abdul Aziz Riyah – Ahmed Youssef Daqqaq, edition: second, publisher: Dar Al-Mamun for Heritage, Beirut, 1414 AH.
- ❖ Fairness in Issues of Disagreement between the Basra and Kufan Grammarians, Abu Al-Barakat Al-Anbari (d. 577 AH), first edition, Al-Matabah Al-Asriyya, Egypt, 1424 AH – 2003 AD.
- ❖ Irshad al-Salik to solve the millennium of Ibn Malik, Burhan al-Din Ibrahim bin Muhammad bin Abi Bakr bin Ayyub bin Qayyim al-Jawziyyah, (d. 767 AH), edited by: Muhammad bin Awad bin Muhammad al-Sahli, section of this book: It is the doctoral dissertation of the investigator, first edition, Adwaa Al-Salaf – Riyadh, 1373 AH – 1954 AD.
- ❖ Laconic , Abu Al-Abbas Muhammad bin Yazid bin Abdul-Akbar Al-Mubarrad, edited by: Hassan Muhammad, reviewed by Emil Yacoub, first edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut. Lebanon, 1420 AH – 1999 AD.
- ❖ Manar Al-Huda in Bayan al-Waqf wa al-Ibtidā and with him al-Maqsād to summarize what is in the Guide, Ahmad bin Abdul Karim bin Muhammad bin Abdul Karim al-Ashmouni (d. 1100 AH), author of al-Maqsad to summarize what is in the Guide: Zakaria bin Muhammad bin Ahmad bin Zakaria al-Ansari, (d. 926 AH), verified.: Sharif Abu Al-Ala Al-Adawi, first edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya – Beirut, 1422 AH – 2002 AD.

- ❖ Military Issues in Arabic Grammar, Abu Ali Al-Farisi (d. 377 AH), edited by: Ali Jaber Al-Mansouri, International Scientific House for Publishing and Distribution and Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman – Jordan, 2002 AD.
- ❖ Reasons for Grammar, Muhammad ibn Abdullah ibn al-Abbās, Abu al-Hasan, Ibn al-Warraq, (381 AH), edited by: Mahmoud Jassim Muhammad al-Darwish, first edition, publisher: Al-Rashd Library – Riyadh – Saudi Arabia, 1420 AH – 1999 AD.
- ❖ Revival of Grammar, Dr. Ibrahim Mustafa, first edition, Authorship, Translation and Publishing Committee Press, Cairo, Egypt, 1959 AD.
- ❖ Secrets of Arabic, by Abu Al-Barakat Al-Anbari (d. 577 AH), edited by: Muhammad Bahjat Al-Bitar, Publications of the Arab Scientific Academy, Damascus, 1438 AH – 2016 AD.
- ❖ Singer , Al-Labib from the Books of Grammar, Ibn Hisham Al-Ansari (d. 761 AH), edited by: Dr. Mazen Al-Mubarak, and Muhammad Ali Hamad Allah, sixth edition, Dar Al-Fikr, Damascus, 1985 AD.
- ❖ Stopping and starting in the Holy Quran and its relation to the script of the Mushaf and the grammatical readings, Yassin Jassim Al-Muhaimid, a special edition by the Ministry of Endowments and Islamic Affairs, Dar Ibn Kathir, Beirut – Lebanon, State of Qatar, 1437 AH – 2016 AD.
- ❖ Tawjih Al-Lama', Ahmed bin Al-Hussein bin Al-Khabaz (d. 639 AH), study and investigation by: Fayez Zaki Muhammad Diab, second edition, Dar Al-Salam for Printing, Publishing, Distribution and Translation, Arab Republic of Egypt, 1428 AH – 2007 AD.
- ❖ Tha'lab Councils, Abu Abbas Ahmad bin Yahya Tha'lab, (d. 291 AH), edited by Abdul Salam Haroun, second edition, Dar Al-Maaref, Cairo – Egypt, 1960 AD.
- ❖ The book, Amr bin Othman bin Qanbar Al-Harithi by allegiance, Abu Bashir, nicknamed Sibawayh, (d. 180 AH), edited by: Abdul Salam Muhammad Harun, third edition, publisher: Al-Khanji Library, Cairo, 1408 AH – 1988 AD.
- ❖ The grammatical factor between its supporters and opponents, Khalil Ahmed Amayreh, studies and opinions in light of contemporary linguistics, first edition, Arab Journal, Syria, 1982 AD.

-
- ❖ The Message of Borders, Ali bin Issa Al-Ramani (d. 384 AH), edited by: Ibrahim Al-Samarra'i, Dar Al-Fikr – Amman. 1431 AH.
 - ❖ The Ocean Sea, Abu Hayyan Al-Andalusi, edited by: Adel Ahmed Abdel Mawjoud, and Ali Moawad, first edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, 1422 AH – 2001 AD.
 - ❖ The Origins of Arabic Grammar in the View of Grammarians and the Opinion of Ibn Mada' and the Light of Modern Linguistics, Muhammad Eid, Fourth Edition, Publisher: Alam Al-Kutub, Cairo, Egypt, 1989.
 - ❖ The parsing of the Qur'an, Abu Jaafar al-Nahas, (d. 338 AH), footnoted it and commented on it: Abdel Moneim Khalil Ibrahim, first edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1421 AH.
 - ❖ The peep in Explanation of Al-Milha , Ibn Al-Sayegh (d. 720 AH), edited by: Ibrahim bin Salem Al-Sa'idi, Deanship of Scientific Research at the Islamic University, first edition, Medina, Kingdom of Saudi Arabia, 1424 AH – 2004 AD.
 - ❖ The Response to Grammarians, Ibn Mada' Al-Qurtubi (d. 592 AH), edited by: Shawqi Dayf, third edition, Dar Al-Maaref, Cairo, Egypt, 1998 AD.
 - ❖ The satisfied in Endowment And the beginnings, Othman bin Saeed bin Othman bin Omar Abu Amr Al-Dani, edited by: Mohieddin Abdel Rahman Ramadan, first edition, publisher: Dar Ammar, 1422 AH – 2001 AD.
 - ❖ The Status of Al-Khalil bin Ahmed in Arabic Grammar, Jaafar Nayef Ababneh, First Edition, Dar Al-Fikr for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 1984.

مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية

دواعي منع الوقف على العامل دون المعمول

مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية الأساسية – جامعة بابل